الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تحويل 45 مكتب تأمين بالعمولة بالكويت لشركات وساطة

قال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ «الأنباء» ان 45 مكتب تأمين بالعمولة من اجمالي 80 مكتبا في مختلف محافظات الكويت تحولت الى شركات وساطة.

وأضاف ان ذلك استجابة لقرار وزارة التجارة والصناعة رقم 81 الخاص بتحويل مكاتب التأمين بالعمولة الى شركات وساطة برأسمال 100 ألف دينار.

عاطف رمضان

لا تغير يذكر.. فالطلب مازال ينمو والمعروض ينمو أيضاً

أمين عام «أوبيك»: لا داعي للذعر بعد هبوط أسعار النفط

لندن ـ رويترز: قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) عبدالله البدري امس إنه لا داعي للذعر من هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة، مضيفا أن انخفاض الأسعار سيحد من التنافس على زيادة الإمدادات وسيتطلب من المنظمة ضخ مزيد من الخام بنهاية العقد.

ولم يذكر البدري إن كانت أوبيك تحتاج لخفض إنتاج النفط في اجتماعها المقبل في نوفمبر ـ وهو ما دعا إليه من قبل ـ وقال إن الأسعار يجب أن يحددها السوق.

كانت الدول الأعضاء في أوبيك قالت في السابق إنها تريد وصول سعر النفط إلى نحو 100 دولار للبرميل.

وقال البدري في لندن حيث يحضر مؤتمر النفط والمال السنوي «لا نلحظ تغيرا يذكر في العوامل الأساسية. الطلب مازال ينمو والمعروض ينمو أيضا، أوبيك تراجع الوضع».

وأضاف «أهم شيء ألا يصيبنا الذعر.. ولكن للأسف الجميع مفزوعون، نحتاج حقا إلى الجلوس والتفكير والنظر فيما سيؤول إليه هذا الوضع».

ونزل سعر خام برنت أكثر من 25٪ عن مستواه المرتفع في يونيو عندما بلغ 115 دولارا للبرميل مع تضرر الطلب في كثير من الأسواق بسبب وفرة معروض النفط العالي الجودة. وبلغ برنت نحو 86,80 دولارا للبرميل بعد وصوله إلى 82,60 دولارا للبرميل قبل أسبوعين، وأضاف «لا تتبنى أوبيك هدفا محددا للأسعار، علينا أن نفسح المجال لاستقرار السوق»، وأشار البدري إلى أنه على المنظمة أن تستعد لضخ مزيد من النفط في المستقبل.

وقال «في الأمد البعيد ينبغي على أوبيك أن تكون جاهزة للإنتاج. فإنتاج النفط المحكم الأميركي سيتباطأ قرب 2018ـ 2020.

وبحلول عام 2020 يجب على أوبيك أن تكون جاهزة لإنتاج 40 مليون برميل من النفط يوميا و50 مليون برميل من السوائل يوميا بما فيها الخام وسوائل الغاز الطبيعي.

عبدالله البدري الأمين العام لأوبيك مستمعا لاحد الاسئلة في مؤتمر النفط والمال في وسط لندن (رويترز)

المنظمة لا تتبنى هدفاً محدداً للأسعار.. وعلينا إفساح المجال لاستقرار السوق

بحلول 2020 يجب على «أوبيك» أن تكون جاهزة لإنتاج 40 مليون برميل من النفط يومياً و50 مليون برميل من السوائل يوميا

زيادة المخصصات الاحترازية 27,2٪ و13٪ نمو القروض

«الخليج»: 5,1٪ نسبة القروض غير المنتظمة.. و238٪ نسبة تغطيتها

قال الرئيس التنفيذي لبنك الخليج سيزار جونزاليس بوينو ان نسبة القروض غير المنتظمة قد انخفضت هذا العام من 6,3٪ الى 5,1٪ وبلغت نسبة التغطية لتلك القروض 238٪.

واضاف ان البنك قام البنك بزيادة المخصصات العامة الاحترازية من 158 مليون دينار إلى 201 مليون دينار، أي زيادة بنسبة 27,2٪ خلال 2014. كما ارتفعت القروض بنسبة 13٪ وبلغ معدل كفاية رأس المال 16,6٪ مقارنة بالنسبة الرقابية البالغة 12٪.

وتعليقا على هذه النتائج، قال سيزار جونزاليس بوينو خلال حواره مع قناة CNBC: «هذا إنجاز كبير، فأنا لم أر هذه النسبة المرتفعة من التغطية حتى في المعايير الدولية، مما يؤكد إمكانية مواجهة البنك لأي أوضاع قد تستجد في المستقبل بكل ثقة».

وأضاف أن الحصة السوقية لبنك الخليج تبلغ نحو 15٪ من السوق الكويتي وانها تنمو بثبات وذلك بفضل الجهود الدؤوبة للبنك لتحقيق الريادة في ابتكار المنتجات والتميز في الخدمات. وفي هذا السياق، أفاد قائلا: «لقد كنا الاوائل في طرح حساب الدانة الشهير، وحققنا خلال هذا العام تقدما ملحوظا في مجال الخدمات المصرفية الشخصية حيث بلغ النمو نحو 25٪».

أما في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمشروعات، أرى أن بنك الخليج على أتم الاستعداد لاستيعاب النمو المتوقع خلال الفترة المقبلة، والذي نأمل أن يتم قريبا من خلال خطط التنمية للدولة، ونحن مستعدون تماما للمشاركة في تمويل هذه المشاريع».

سيزار جونزاليس بوينو

«الإيكونومست»: العرض والطلب وتباطؤ الاقتصاد والديون المتعثرة في أوروبا واليابان وراء هبوط الأسعار

من سيربح ومن سيخسر فعلياً من انخفاض النفط؟

مدحت فاخوري

في أوائل أكتوبر بدأ صندوق النقد الدولي يفكر فيما يمكن ان يحدث للاقتصاد العالمي حال تسبب الصراع في العراق في حدوث صدمة لأسعار النفط، حيث كان هناك قلق لدى الصندوق من الزيادة الحادة في أسعار النفط بـ 20٪ خلال سنة واحدة، ما قد يؤدي إلى انخفاض الاقتصاد العالمي بـ 0,5٪ إلى 1,5٪، وانخفاض للأسهم العالمية في البلدان الغنية بنسبة تتراوح بين 3 و7٪ وهو ما يرفع التضخم بنصف نقطة على الأقل. فمازالت «الدولة الإسلامية» (داعش) تتقدم في العراق وسورية، إلى جانب مشكلة روسيا ـ ثالث أكبر منتج للنفط عالميا ـ في اوكرانيا، فكل من الدول المنتجة للنفط مثل العراق وسورية ونيجيريا وليبيا في حالة اضطراب. إلا أن سعر خام برنت انخفض أكثر من 25٪ من 115 دولارا للبرميل في منتصف يوليو ليصل إلى 85 دولارا في منتصف أكتوبر، قبل أن يتعافى قليلا، فمثل هذا التحول في اسعار النفط ستكون له عواقب عالمية، حيث سيكون هناك رابحون وخاسرون، وفقا لتقرير عن مجلة الإيكونومست الاقتصادية.

والفائز الأول هو الاقتصاد العالمي نفسه حيث ان تغييرا بمعدل 10٪ في أسعار النفط يؤدي إلى تغير بنحو 0,2٪ في إجمالي الناتج المحلي العالمي وفقا لتوم هلبلينغ المحلل لدى صندوق النقد الدولي. فهبوط أسعار النفط عادة ما يعزز من اجمالي الناتج المحلي من خلال تحويل الموارد من المنتجين إلى المستهلكين.

فلو ان زيادة العرض هي القوى الدافعة فإن التأثير سيكون أكبر مثلما هو الحال في أميركا، حيث قاد الغاز الصخري إلى انخفاض الاسعار مقارنة بأوروبا كما انها عززت صادراتها بـ 6٪ مقارنة بدول العالم.

والسبب اليوم وراء هبوط الأسعار هو التبدل بين الطلب والعرض وتباطؤ الاقتصاد في العالم، والديون المتعثرة في أوروبا واليابان، يكبحان عودة ارتفاع الطلب على النفط من جديد. كل ذلك إلى جانب الصدمة الكبرى وهي زيادة الانتاج الأميركي منذ أوائل 2013 بمعدل إلى 2 مليون برميل يومياً، أعلى من العام السابق.

فهناك بعض الدول تطالب بالمزيد من الخفض، وعلى عكس ذلك هناك الكثير من البلدان تخسر الكثير. فالانتاج العالمي للنفط يتجاوز الـ 90 مليون برميل يوميا. فعند سعر 115 دولارا للبرميل، فإن قيمة الانتاج ستقارب 3,8 تريليونات سنويا، أما اذا كان السعر عند 85 دولارا للبرميل فان ذلك سيعادل 2,8 تريليون دولار سنويا. فأي بلد تستهلك أكثر مما تنتج فهي رابحة من فارق الترليون.

والصين هي ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم وفقا لبيانات 2013، فكل دولار انخفاض في أسعار النفط يوفر لها 2,1 مليار دولار سنويا، فهبوط الأسعار الأخير وفر على فاتورة وارداتها النفطية نحو 60 مليار دولار أو 3٪ في حين ان معظم مصدري النفط لها يستوردون السلع منها التي لم تتأثر اسعارها.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأميركية فإن التأثير سيكون مختلطا، لأن البلد هو في الوقت نفسه أكبر مستهلك في العالم وهي في الوقت نفسه تستورد وتنتج النفط، فقد يساعدها انخفاض اسعار النفط لكن ليس بقدر ما كان عليه.

فوفقا لمحللين من غولدمان ساكس فإن انخفاض أسعار النفط إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة سيضيفان نحو 0,1٪ نموا للاقتصاد الأميركي خلال 2015، ولكن سيحد من ذلك ارتفاع قيمة الدولار في المقابل.

اما انخفاض أسعار النفط فسيخلف المزيد من الفروقات في السياسيات النقدية، حيث أصبحت توقعات التضخم عند مستويات مستقرة منذ ثمانينيات القرن الماضي، ما يعنى ان الاحتياطي الفيدرالي بات في غير حاجة للتدخل عندما تتغير أسعار النفط ولكن عندما يكون معدل التضخم اقل من 2٪ فإن انخفاض أسعار النفط يخلق نوعا من القلق ما سيدفع بالتوقعات لأسفل.

وفي الهند سيقلص انخفاض أسعار النفط من عجز الميزانية بنحو 4,5٪ من اجمالي الناتج المحلي من خلال خفض الدعم على الوقود والأسمدة إلى جانب بعض الدعم على المواد الغذائية، فيصل الاجمالي إلى 2,5 تريليون روبية هندية (41 مليار دولار) في السنة المالية المنتهية في مارس 2015. فيما حلت الدول المصدرة للنفط من دول من مجلس التعاون على رأس الدول الخاسرة جراء انخفاض أسعار النفط، حيث قال التقرير انه يبدو أن اكبر بلد مصدر للنفط في العالم سيتكبد خسارة فعند النفط بسعر 115 دولارا للبرميل كانت السعودية تكسب 360 مليار دولار من صافي صادراتها النفطية سنويا أما عند سعر 85 دولارا للبرميل فإنها ستحقق 270 مليار دولار سنويا، ما سيذهب بميزانياتها بشكل شبه مؤكد إلى اللون الأحمر. وذكر التقرير ان الأمير الوليد بن طلال وصف انخفاض الأسعار بأنه «كارثة».

فانخفاض أسعار النفط جعل الكثير من البلدان تصارع دعم الطاقة فقد أنفقت اندونيسيا نحو خمس قيمة ميزانياتها على دعم الطاقة، كذلك دول الخليج حيث أنفقت البحرين 12,5٪ من إجمالي الناتج المحلي لها والكويت 9٪ من إجمالي الناتج المحلي.

أخبار البورصة

● **«رمال» تبيع عقاراً بالسالمية بـ 13 مليون دينار:** أفادت شركة رمال الكويت العقارية (رمال) بأن مجلس إدارة الشركة المنعقد في 28 أكتوبر 2014 وافق على العرض المقدم من شركة «المبايعة للاستثمار العقاري» بشراء العقار المملوك لدى «رمال» والكائن في منطقة السالمية ـ شارع البلاجات، وذلك بالنيابة عن أحد عملاءها نظير مبلغ 13 مليون دينار. كما قرر مجلس إدارة «رمال» تفويض رئيس مجلس الإدارة ضرار عبدالله النصار في إبرام عقد البيع مع المشتري مقابل المبلغ المشار إليه، ومخاطبة البنك وإخطاره بالصفقة لتسوية الرهن.

● **فيصل العيسى رئيساً لـ «الوطنية»:** أعلنت الشركة الوطنية العقارية (وطنية) أنه بناء على اجتماع مجلس إدارة الشركة في 2014/10/28 فقد تمت إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة ليصبح فيصل جميل سلطان العيسى رئيسا لمجلس الإدارة ممثلا عن شركة كويت أجرو للتجارة العامة والمقاولات، وجميل سلطان العيسى نائبا للرئيس، وعضوية كل من خليل ابراهيم عبدالله العبدالله، وطارق عبدالعزيز سلطان العيسى، وعيسى أنور عيسى الصالح، وأحمد يسري أحمد حلمي ممثلا عن مجموعة كابيتال المتحدة، وفوزي حمد سلطان العيسى ممثل عن مجموعة كابيتال المتحدة، وروبرت جوناثان لي، وكريستوفر مايكل جوردن.

● **«التجارية» تسدد نحو 9 ملايين دينار لبنك بحريني:** أفادت الشركة التجارية العقارية (التجارية) بأنها قامت بسداد تسهيلات بنكية لأحد البنوك بمملكة البحرين بقيمة 11,6 مليون دينار بحريني بما يعادل 8,9 ملايين دينار، علما ان سداد هذه التسهيلات سيؤدى إلى انخفاض تكلفة الدين بمبلغ 89 ألف دينار سنويا، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على البيانات المالية للشركة بدءا من الربع الرابع من 2014.

● **«مشرف» توقع عقداً مع «الأشغال» بـ 2,6 مليون دينار:** أعلنت شركة مشرف للتجارة والمقاولات (مشرف) انه قد تمت ترسية مناقصة عليها تابعة لوزارة الأشغال العامة بقيمة 2,6 مليون دينار خاصة بإدارة وتشغيل وصيانة محطة ضخ الجهراء الرئيسية وخطوط الصرف الصحي التابعة لها، حيث تبلغ مدة العقد 1095 يوما.

● **138٪ تراجعاً في نتائج «تحصيلات» لانخفاض القيمة السوقية للاستثمارات:** أعلنت شركة تصنيف وتحصيل الأموال (تحصيلات) عن بياناتها المالية المرحلية للتسعة أشهر الأولى من العام الحالي محققة خسائر 2,1 مليون دينار مقابل أرباح بنحو 5,4 ملايين دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع في النتائج بنسبة 138٪. وأوضحت الشركة أن تراجع النتائج يعود إلى انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مما أدى إلى الاعتراف بخسائر غير محققة بلغت 2,031 مليون دينار، بالإضافة لعدم قدرة الإيرادات التشغيلية على تغطية مصروفات الشركة.

«الدولي»: مبيعات العقار في 9 أشهر تشكل 91٪ من إجمالي مبيعات 2013

أشار تقرير صادر عن بنك الكويت الدولي الى واقع القطاع العقاري خلال الربع الثالث من 2014، مشيرا الى ان حجم مبيعات السوق انخفض بالربع الثالث لأقل من مليار دينار وللمرة الأولى منذ بداية الربع الثاني من عام 2013، ليسجل مؤشر إجمالي قيمة الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع 953 مليون دينار فقط، موزعة على 2023 صفقة (عقود ووكالات)، وليبلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة 471 ألف دينار، نتج هذا التراجع بشكل أساسي من عوامل موسمية وبضغوط من شهري يوليو وأغسطس 2014، إلا أن النتائج القوية التي حققها السوق خلال الربعين السابقين (الأول والثاني من عام 2014) تركت الفرصة مواتية أمام السوق لتسجيل رقم قياسي جديد قد يتخطى عتبة ما حققه خلال عام 2007، فقد بلغ مؤشر إجمالي مبيعات السوق وحتى نهاية شهر سبتمبر 2014 (نهاية الربع الثالث من العام) ما قيمته 3,63 مليارات دينار (أي ما نسبته 91٪ من إجمالي مبيعات العام الماضي 2013، وما نسبته 81,7٪ من إجمالي مبيعات عام 2007)، كما حقق القطاع الاستثماري ثاني أعلى قيمة مبيعات سنوية منذ عام 2004 خلال الأشهر التسع الأولى من السنة الحالية وبواقع 1,7 مليار دينار (ليحل ثانيا بعد عام 2007 وبفارق بسيط، ليجعل تسجيل القطاع الاستثماري لرقم قياسي جديد مع نهاية عام 2014 مسألة وقت لا أكثر).

وقارن التقرير أداء السوق زمنيا، مؤكدا ان السوق حقق تراجعا في مبيعاته الإجمالية بنسبة 33,4٪ عن الربع السابق، وتراجعا أقل حدة بنسبة 9,1٪ على أساس سنوي، كما شهد مؤشر عدد الصفقات المنفذة في السوق انخفاضا ليسجل 2023 صفقة فقط، متراجعا بنسبة 8,8٪ على أساس ربعي، وبنسبة 11,4٪ مقارنة بالربع الثالث من عام 2013، فيما سجل متوسط قيمة الصفقة 471 ألف دينار متراجعا بنسبة 27٪ عن الربع السابق، ومرتفعا بنسبة 2,8٪ فقط عن الربع المقابل من العام الماضي.

وباستعراض أداء السوق قطاعيا، فقد قادت القطاعات الثلاث الرئيسية (السكني والاستثماري والتجاري) دفة التراجع، حيث حقق القطاع السكني مبيعات بقيمة 415 مليون دينار متراجعا بنسبة 31٪ عن الربع السابق، مع تراجع طفيف في عدد الصفقات المنفذة في القطاع بلغت نسبته 2٪، حيث سجلت 1620 صفقة فقط في خلال الربع الحالي، فيما تراجع حجم مبيعات القطاع الاستثماري ليبلغ 474 مليون دينار، منخفضا بنسبة 23,2٪ عن الربع السابق، فيما جاءت مبيعاته موزعة على 360 صفقة فقط، بتراجع بلغ 29,7٪ عن الربع السابق، فيما تراجع حجم المبيعات في القطاع التجاري بنسبة 82,3٪ مترافقا مع انخفاض في عدد الصفقات المنفذة بنسبة 62,5٪.

وبحساب حصة قطاعات السوق المختلفة من حجم المبيعات، فقد استمرت هيمنة كل من قطاعي السكني والاستثماري على مبيعات سوق العقار الكويتي، مع تراجع حاد في حصة القطاع التجاري خلال الربع الحالي، حيث احتل القطاع السكني ما نسبته 43,5٪ من إجمالي سيولة السوق مرتفعا من 41,9٪ خلال الربع السابق، فيما ازدادت حصة القطاع الاستثماري لتبلغ 49,7٪ مرتفعا من 43,1٪ في الربع السابق وليصبح القطاع الأكثر هيمنة في السوق، بينما تراجعت حصة القطاع التجاري لتصل إلى 3,6٪ فقط من إجمالي سيولة السوق بعد أن كانت 13,5٪ خلال الربع الثاني من عام 2014، فيما حافظت القطاعات الأخرى (المخازن والشريط الساحلي والمعارض) على حصص هامشية بلغت أقل من 1٪ لكل منها، بينما تضاعفت حصة القطاع الحرفي تقريبا لتقارب 2٪ وكما يظهر الشكل التالي: الأهمية النسبية لقيمة التداولات في القطاعات العقارية المختلفة خلال الربع الثالث 2014 وتوقع التقرير لـ 3 أشهر المقبلة انها قد تحمل تغيرا في توجهات وتوقعات المستثمرين في القطاع العقاري، وذلك استجابة للتغيرات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، ولما قد يكون لها من أثر على الأداء الاقتصادي عالميا ومحليا (سلبا أو إيجابا)، إلا أنه من غير المتوقع حصول تغيرات جذرية في أداء سوق العقار.

نهاية الخدمة بـ «نفط الخليج»: مدة خدمة متصلة

صرح الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج علي دغيم الشمري بأنه إيمانا من مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية بضرورة العمل على تحديث وتطوير السياسات والنظم الإدارية فيها، وانطلاقا من سعيها الدائم لإقرار اللوائح والنظم التي من شأنها المحافظة على حقوق عامليها والقوى العاملة الوطنية لأداء الأعمال المنوط بهم القيام بها في مختلف مواقع العمل، فقد اجتمع مجلس إدارة الشركة الكويتية لنفط الخليج أمس وتطرق في اجتماعه الى العديد من المواضيع التي تخص سير العمل في منطقتي العمليات المشتركة في كل من الخفجي والوفرة، كما ناقش الاجتماع كذلك كيفية احتساب مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في عمليات الخفجي المشتركة. وأضاف الشمري ان الاجتماع أسفر عن إصدار قرار بالموافقة على اعتبار مدة خدمة العاملين الكويتيين المنقولين للعمل في منطقة عمليات الخفجي المشتركة من المكتب الرئيسي أو عمليات الوفرة المشتركة أو العكس مدة خدمة متصلة، وكذلك احتساب مدة خدمة هذه الفئة من العاملين كمدة عمل متصلة عند انتقالهم مباشرة من مؤسسة البترول الكويتية أو إحدى شركاتها التابعة للعمل في عمليات الخفجي المشتركة، وكذلك اعتبار مدة خدمة العاملين الكويتيين المنقولين مباشرة من شركة الزيت العربية المحدودة الى المكتب الرئيسي للشركة مدة خدمة متصلة. كما قام مجلس إدارة الشركة بتفويض الرئيس التنفيذي لاعتماد اللائحة التنفيذية لهذا القرار وفقا للضوابط والشروط المكملة لها.

4 أسهم قيادية استحوذت على 40٪ من القيمة

السيولة ارتفعت 72٪ ولكنها تظل متواضعة

شريف حمدي

قفزت السيولة النقدية المتدفقة إلى سوق الكويت للأوراق المالية بشكل لافت في جلسة تعاملات على وقع استهداف عدد من الأسهم القيادية وخاصة في القطاع البنكي، حيث ارتفعت إلى 22,7 مليون دينار بزيادة 72٪ مقارنة مع الجلسة التي سبقتها والتي بلغت نحو 13 مليون دينار.

ورغم تحسن السيولة المتدفقة إلى البورصة الكويتية تظل متواضعة مقارنة مع حجم سوق مالي يضم الكثير من الشركات الرأسمالية القوية بالمنطقة.

بورصة الكويت تعاني من انخفاض السيولة

وهناك عدة أسباب وراء التحسن النسبي في السيولة أمس وهي كالتالي:

● استهداف أسهم قيادية مثل «الوطني» و«بيتك» و«برقان» و«زين» من قبل محافظ استثمارية، حيث استحوذت هذه الأسهم على أكثر من 40٪ من إجمالي القيمة، وهو ما يعد تطور ايجابي في بورصة الكويت يعبر عن عودة النشاط الاستثماري.

● ارتفاع وتيرة التفاؤل بنتائج التسعة أشهر الأولى من العام الحالي في ظل نمو الأرباح للبنوك وأغلب الشركات التي اعلنت حتى الآن.

● تحسن أداء أسواق منطقة الخليج بشكل عام بعد موجة تراجعات حادة على وقع انخفاض ملحوظ في أسعار النفط بالسوق العالمي.

من جهة أخرى أنهت المؤشرات الرئيسية جلسة أمس باللون الأخضر، حيث حقق المؤشر السعري نموا نسبته 0,48٪ بإقفاله عند مستوى 7371 نقطة محققا مكاسب بحوالي 35 نقطة، كما أرتفع المؤشر الوزني نسبته 0,27٪ بإقفاله عند 481 نقطة محققا ارتفاع بنحو 1,3 نقطة، بينما ارتفع مؤشر كويت 15 في نهاية التعاملات بنسبة 0,12٪ بإقفاله عند مستوى 1169 نقطة مرتفعا بـ 1,4 نقطة.